CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/13/11/Rev.1*
16 November 2016

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية
المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع الثالث عشر
كانكون، المكسيك، 4-17 ديسمبر/كانون الأول 2016
البند 11 من جدول الأعمال المؤقت**

حشد الموارد

تحليل للمعلومات المقدمة من خلال إطار الإبلاغ المالي وللمعلومات المنهجية والتعاريف على النحو الذي قدمتها الأطراف

مذكرة من الأمين التنفيذي

مقدمة

1- في المقرر 3/12، الفقرة 1، اعتمد مؤتمر الأطراف الأهداف لحشد الموارد، وفي الفقرة 3 من نفس المقرر، قرر أن يستعرض، في اجتماعه الثالث عشر، التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ومدى ملاءمتها، والنظر في الحاجة إلى إجراءات مناسبة، استنادا إلى المعلومات التي قدمتها الأطراف من خلال إطار الإبلاغ المالي، بما في ذلك احتياجات كل منها من الموارد، ومع مراعاة قدراتها على الاستيعاب.

2- وقرر مؤتمر الأطراف أيضا سلسلة من الأنشطة التشغيلية:

(1) طلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد خيارات لتعزيز نظم المعلومات بشأن تدفقات الموارد المالية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى البلدان النامية، فضلا عن تدفقات الموارد المحلية، باستخدام إطار الإبلاغ المالي (المقرر 3/12، الفقرة 27)؛

(2) طلب أيضا إلى الأمين التنفيذي تيسير تبادل الآراء والخبرات بشأن مساهمة العمل الجماعي بالنسبة لحفظ التنوع البيولوجي وحشد الموارد، بما في ذلك الخبرات والدروس المستفادة من تطبيق المنهجيات ذات الصلة، وإتاحة هذه المعلومات إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الأول للنظر فيها من أجل تحديث وتقديم المبادئ التوجيهية ذات الصلة (الفقرة 31)؛

(3) طلب أيضا إلى الأمين التنفيذي أن يدمج إطار الإبلاغ المالي في مشروع المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني السادس، من أجل السماح بإجراء تتبع طويل المدى للتقدم المحرز (الفقرة 26)؛

---

* تم تنقيحها في ضوء أطر التقارير الإبلاغ المالي المستكملة المستلمة 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

** UNEP/CBD/COP/13/1.

(4) حث الأطراف على النظر، حسب الاقتضاء، في إجراء استعراض وتقييم للتشريعات والسياسات القائمة التي تنظم آليات تمويل التنوع البيولوجي، بهدف تحديد الفرص المتاحة لتعميم التنوع البيولوجي وتعزيز السياسات الحالية وضماناتها التكميلية (الفقرة 17). ودعى الأطراف أيضا إلى الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق المعالم الرئيسية للهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي (الفقرة 22).

2- وتناولت الهيئة الفرعية للتنفيذ بحث هذه المسائل على أساس المعلومات التي أعدها الأمين التنفيذي وأحالت توصيتها 6/1 بما في ذلك مشروع مقرر، لنظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر. ويرد مشروع المقرر في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/13/2).

3- وفي التوصية 6/1، حثت الهيئة الفرعية للتنفيذ، مع ملاحظة العدد المحدود من أطر الإبلاغ المالي المنجزة المستلمة، الأطراف التي لم تقم بالإبلاغ حتى الآن على أن تقوم بذلك باستخدام إطار الإبلاغ المالي، ودعتهم إلى إتاحة أي معلومات وتعاريف منهجية وطنية إضافية (الفقرتان 1 و2). وعملا بالطلب المعرب عنه في الفقرة 3 من نفس التوصية، تعرض المذكرة الحالية، لنظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر: (أ) تحليلا محدثا للتقارير المالية المستلمة، في ضوء التقديمات الجديدة المستلمة حتى 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 (القسم ثانيا)، و(ب) تحليلا للمعلومات والتعاريف المنهجية على النحو الذي قدمته الأطراف من خلال إطار الإبلاغ المالي والمصادر الأخرى ذات الصلة، وخيارات عن كيفية إحداث تقدم في العمل نحو إرشادات منهجية إشارية (القسم ثالثا). ويقدم القسم رابعا استنتاجات والطريقة المقترحة للمضي قدما، بما في ذلك عناصر لمشروع مقرر لنظر مؤتمر الأطراف. ويرد في وثيقة إعلامية تجميع للمعلومات المنهجية والتعاريف على النحو الذي قدمته الأطراف من خلال إطار الإبلاغ المالي والمصادر الأخرى ذات الصلة.

ثانيا - تحليل للمعلومات المقدمة من خلال إطار الإبلاغ المالي

مقدمة

4- في المقرر 3/12، الفقرة 1، أعاد مؤتمر الأطراف تأكيد التزامه بالزيادة العامة الشاملة لمجموع التمويل المتعلق بالتنوع البيولوجي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 من مصادر متنوعة، واعتمد الأهداف التالية لحشد الموارد، في إطار الهدف 20 من أهداف أيشي في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 على النحو التالي:

(أ) مضاعفة مجموع تدفقات الموارد المالية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي المقدمة إلى البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك بلدان التحول الاقتصادي، باستخدام متوسط التمويل السنوي المخصص للتنوع البيولوجي في السنوات 2006-2010 كخط أساس، بحلول عام 2015، والاحتفاظ بهذا المستوى على الأقل حتى عام 2020 وفقا للمادة 20 من الاتفاقية، للإسهام في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، بما في ذلك من خلال إعطاء الأولوية القطرية للتنوع البيولوجي ضمن خطط التنمية في البلدان المتلقية؛

(ب) السعي إلى 100 في المائة، ولكن على الأقل 75 في المائة، من الأطراف التي أدرجت التنوع البيولوجي في أولوياتها الوطنية أو خططتها الوطنية للتنمية بحلول عام 2015 ووفرت بالتالي موارد مالية وطنية؛

(ج) السعي إلى 100 في المائة، ولكن على الأقل 75 في المائة، من الأطراف التي تم تزويدها بموارد مالية كافية للإبلاغ عن النفقات المحلية للتنوع البيولوجي، فضلا عن احتياجات التمويل، والفجوات والأولويات، بحلول عام 2015، من أجل تحسين صلابة خط الأساس؛

(د) السعي إلى 100 في المائة، ولكن على الأقل 75 في المائة، من الأطراف التي تم تزويدها بموارد مالية كافية لتحضير خطط مالية وطنية للتنوع البيولوجي بحلول عام 2015، وأن 30 في المائة من هذه الأطراف قامت بتقييم و/أو تقدير القيم المتأصلة، والإيكولوجية، والجينية، والاجتماعية الاقتصادية، والعلمية، والتعليمية، والثقافية، والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي ومكوناته؛

(هـ) حشد موارد مالية محلية من جميع المصادر للحد من الفجوة بين الاحتياجات المحددة والموارد المتاحة على المستوى المحلي، للتنفيذ الفعال للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الخاصة بالأطراف بحلول عام 2020، وفقا للمادة 20؛

5- وفي الفقرة 2 من نفس المقرر، قرر مؤتمر الأطراف، بالإشارة إلى المادة 20 من الاتفاقية، أن الأهداف المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) أعلاه ينبغي النظر فيها بطريقة الدعم المتبادل، وفي الفقرة 4، حث الأطراف والحكومات الأخرى، بدعم من المنظمات الدولية والإقليمية، على إعداد استراتيجياتها الوطنية لحشد الموارد أو خطط التمويل بما يتسق مع الاحتياجات والأولويات المحددة، باستخدام الأهداف لحشد الموارد المشار إليها أعلاه كإطار مرن.

6- وفي الفقرة 24 من المقرر، اعتمد مؤتمر الأطراف إطار الإبلاغ المالي المنقح، لغرض استخدامه من جانب الأطراف لتقديم معلومات خط الأساس والإبلاغ عن مساهمتها للوصول إلى أهداف التمويل العالمي على النحو الذي اعتمده مؤتمر الأطراف (المرفق الثاني بالمقرر). وعملا بالفقرة 25 من المقرر، أتيح إطار الإبلاغ المالي المنقح على الإنترنت، وبحلول 15 فبراير/شباط 2016، وهو التاريخ النهائي لتحضير التحليل الأولي للاجتماع الأول للهيئة الفرعية للتنفيذ، تم نشر 26 تقريرا على الانترنت، واستلام 3 تقارير إضافية في نسخ مطبوعة.

7- وفي التوصية 6/1، تم تمديد تاريخ تقديم إطار الإبلاغ المالي حتى 31 أغسطس/آب 2016. وقد أبلغ الأمين التنفيذي ذلك إلى الأطراف من خلال الإخطار 2016-066، المؤرخ 27 مايو/أيار 2016، وأرسل تذكيرا في 10 أغسطس/آب 2016. وحتى 9 سبتمبر/أيلول 2016، نشر على الانترنت أطر الإبلاغ المالي المستكملة من 57 طرفا: النمسا، بربادوس، بوتان، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كرواتيا، كوبا، تشيكيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، الهند، إيران (جمهورية _ الإسلامية)، اليابان، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، بنما، الفلبين، بولندا، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رواندا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، تونس، أوغندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. وحتى 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، نشرت على الانترنت تسعة إطر إبلاغ مالي إضافية من الأطراف التالية: بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، واليونان، وغينيا، وهنغاريا، وملديف، ونوي، والنرويج وبيرو. ويشمل ذلك 22 طرفا من الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، و44 من غير الأعضاء. ويمكن الاطلاع على جميع التقارير على الموقع: https://chm.cbd.int/search/reporting-map?filter=resourceMobilisation. وتم استلام تقارير من البلدان التالية في نسخ مطبوعة: بوليفيا،[1] وكوستاريكا، وإكوادور، وميكرونيزيا، وسورينام، وفنزويلا. وبينما لم يتم نشر هذه التقارير على الانترنت في وقت تحضير المذكرة الحالية، فإن المعلومات المقدمة المتعلقة بإطار الإبلاغ المالي قد أدرجت في التحليل أدناه.

8- وبينما بلغ عدد التقارير ثلاثة أضعاف تقريبا، بالمقارنة إلى العدد المستلم للاجتماع الأول للهيئة الفرعية للتنفيذ، فما زال محدودا نسبيا وينبغي أن يؤخذ ذلك في الحسبان عند تقدير المعلومات الكمية وشبه الكمية المقدمة في الجزء المتبقي من هذا القسم. وعلاوة على ذلك، حذر عدة تقارير، أو استمرت في التحذير، بأن المعلومات المقدمة هي معلومات أولية وأن الإبلاغ يشكل "العمل الجاري".

9- وبغض النظر عن هذه المشاكل، أبلغ حوالي 79 في المائة من الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، الأطراف في الاتفاقية، عن بيانات، تشمل بشأن الهدف 1(أ)، حتى عام 2013 على الأقل. وعلاوة على ذلك، قدم ثلثا البلدان الشديدة التنوع (11 من بين 17) تقاريرها بالفعل. ويمثل ذلك معدلات عالية من الإبلاغ، لاسيما بالنظر إلى أن البلدان المانحة الأكبر، الأطراف في الاتفاقية، هي من بين تلك البلدان المبلغة.

10- ومن بين 12 طرفا أبلغوا عن بيانات عام 2015 ذات الصلة بالهدف 1(أ)، حققت 6 أطراف الهدف بمضاعفة التدفقات الدولية (ولم تقدم 8 أطراف من بينها بيانات خط الأساس). ويبدو أن التقدم المحرز نحو الهدف 1(ب) ونحو

[1] قدمت بوليفيا تقريرا أوليا عن النفقات المحلية يشمل تقييما لمساهمة العمل الجماعي.

عنصر تقدير قيم الهدف 1(د) كان مرضيا، كما أن الإبلاغ عن النفقات المحلية للتنوع البيولوجي حسب الهدف 1(ج) يبدو مرضيا، ولكن إلى درجة أقل. غير أن الإبلاغ عن احتياجات التمويل، والفجوات، والأولويات (الهدف 1(ج)) وخطة التمويل الوطنية (الهدف 1(د)) يبدو أكثر تحديا. ويرد في القسم الفرعي القادم تحليل تفصيليا.

تدفقات الموارد المالية الدولية

11- قدم ما مجموعه 28 طرفا (22 من الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية و6 من غير الأعضاء فيها) معلومات عن قيمة الموارد التي قدموها لدعم التنوع البيولوجي في البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن بلدان التحول الاقتصادي. وقدم كل هذه الأطراف معلومات عن التقدم المحرز في حشد تدفقات الموارد المالية الدولية (السؤال 1-1-2)، بينما لم يقدم طرفان (بلغاريا وسلوفاكيا، في ضوء حالتهما المتغيرة) أي معلومات عن خط الأساس (السؤال 1-1-1). وفي الجدولين المقدمين، أبلغ 27 من البلدان المبلغة عن المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (ODA)، بينما أبلغت أيضا تشيكيا، والاتحاد الأوروبي، وهنغاريا، والنرويج، وسويسرا والمملكة المتحدة عن أموال رسمية أخرى مقدمة (OOF) وأبلغت الصين عن أموال مقدمة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العمود المخصص للأموال الرسمية الأخرى المقدمة على النحو المتوقع في إطار الإبلاغ المالي. وأبلغت فرنسا، وهنغاريا، وسويسرا عن أموال اخرى في العمود المخصص، قام القطاع الخاص بحشدها فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأوساط الأكاديمية.

12- وأشار بلدان من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى برامجهما للتعاون الإنمائي، مع عدم تقديم معلومات كمية: لاحظت الهند أنه لم يكن من الممكن حساب كمية الموارد المقدمة تحديدا لدعم التنوع البيولوجي في البلدان النامية، بينما أفادت المكسيك أنها تمر بعملية لتطوير جرد وطني للتعاون الدولي والتنمية (RENCID)، وتتوقع نتائجه الرسمية بحلول عام 2017.

13- وفيما يتعلق بالمعلومات عن التقدم، قدم معظم البلدان (24) بيانات حتى عام 2014، لأن بيانات عام 2015 لم تكن متوافرة أو مؤكدة في الغالب. غير أن 12 طرفا آخر أبلغ بيانات عن عام 2015، بينما أبلغ 3 أطراف حتى عام 2013. ولذلك، ينبغي تفسير العمود الأخير في الجدولين 2 و4 بحذر خاص.

الجدول 1: المعلومات المنهجية عن التدفقات المالية الدولية

	عدد البلدان: 28	
المساعدة الإنمائية الرسمية تشمل:	ثنائية: 25	متعددة الأطراف: 19
المساعدة الإنمائية الرسمية/التدفقات الرسمية الأخرى:	تعهدات: 5	مدفوعات: 19
المساعدة الإنمائية الرسمية/التدفقات الرسمية الأخرى تشمل:	تتعلق مباشرة: 27	لا تتعلق مباشرة: 20
التدفقات الأخرى تشمل:	تتعلق مباشرة: 2	لا تتعلق مباشرة: 3
المنهجية المستخدمة لتحديد تدفقات الموارد الرسمية	علامات ريو للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: 16	أخرى: 8

14- ويقدم الجدول 1 عرضا عاما كليا للمعلومات المنهجية المقدمة. وفي ضوء الاختلافات المنهجية المبينة من الجدول، سيكون من المناسب إجراء مقارنات مباشرة وتفصيلية بين البلدان الفردية، أو تقديم رقم كلي مفيد للأموال الدولية التي تقدم بالفعل في سنوات محددة. ولكن مع أخذ معلومات خط الأساس المقدمة من بلد ما كالتزامه نحو تحقيق الهدف 1(أ) من المقرر 3/12، وهو مضاعفة تدفقات الموارد المالية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى البلدان النامية، يبدو من

الممكن، من حيث المبدأ، استخدام البيانات لتحديد معدل كلي يشير إلى وضع الأطراف بشكل جماعي في هذه النقطة الزمنية في تحقيق الهدف 1(أ).

15- وفي الجدول 2 أدناه، تم حساب مثل هذا المعدل بإضافة خطوط الأساس الفردية كما قدمتها الأطراف (أي متوسط بيانات 2006-2010 حسب الأطراف) فضلا عن البيانات للفترة 2011-2015،[2] وبقسمة البيانات السنوية الكلية للفترة 2011-2015 بخط الأساس الكلي. وبالنسبة لكل سنة، تم فقط إدراج الأطراف التي قدمت بيانات لتلك السنة بعينها. وكما سبق القول، في ضوء الاختلافات أعلاه، لا ينبغي تفسير هذه الإضافة على أنها رقم كلي مفيد لمجموع التدفقات المقدمة. بالرغم من هذا الشاغل المنهجي، كانت الأطراف في وضع للإبلاغ عن بيانات عام 2015 في الوقت المناسب لإعداد هذا التقرير وحققت بشكل جماعي مساهماتها في هذا الهدف.

الجدول 2: التدفقات الدولية

	2011	*2012*	*2013*	*2014*	*2015*
المعدل الكلي	1.3	1.1	1.3	1.4	2.5
عدد الأطراف المبلغة	26	24	27	24	12

16- ويقدم الجدول في المرفق المعدلات السنوية أعلاه على المستوى القطري، مع خطوط الأساس القطرية المبلغة بأرقام مطلقة. ومرة أخرى، نتيجة للاختلافات المنهجية أعلاه، لا ينبغي استخدام الأرقام لإجراء مقارنات تفصيلية. وأبلغ ما مجموعه 5 بلدان عن بيانات عام 2015 بشأن الوفاء بالهدف 1(أ) لمضاعفة التدفقات الدولية، وهي: الصين، وكرواتيا، وفرنسا، وألمانيا، ولاتفيا والنرويج؛ بينما أبلغ كل من بلغاريا وسلوفاكيا عن بيانات التقدم ولكن بدون خط أساس. وتقترب أيضا التدفقات المقدمة من الاتحاد الأوروبي (مركزيا، بالإضافة إلى تلك التدفقات من الدول الأعضاء) كثيرا إلى إظهار المضاعفة بحلول عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ كل من إستونيا، وهنغاريا، ولكسمبرغ، والسويد والمملكة المتحدة عن المضاعفة بحلول عام 2014.

17- وبينما يبدو أن المعدل المحسوب لعام 2015 يبين بعض التفاؤل فيما يتعلق بالوفاء بالهدف 1(أ) من المقرر 3/12، ما زالت هناك حاجة إلى الحذر إذ أن عددا كبيرا من الأطراف قدم بيانات خط الأساس ولكنها لم تبلغ بعد عن بياناتها لعام 2015 بحلول وقت إعداد هذه المذكرة (انظر الجدول في المرفق) وعلاوة على ذلك، لم يقدم بعد عدة أعضاء من لجنة المساعدة الإنمائية أطر إبلاغها المالي المستكملة.

18- وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتشجيع القطاع الخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والأوساط الأكاديمية على تقديم الدعم الدولي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، قدم 52 طرفا ردودا، وأبلغ 22 بلدا منها عن عدم اتخاذ أية تدابير بينما أشار 28 طرفا إلى اتخاذ بعض التدابير وأشارت هولندا وكذلك كوت ديفوار إلى اتخاذ تدابير شاملة. وأشار 23 طرفا إلى أمثلة محددة لمبادرات وأنشطة مهمة، بما في ذلك في سياق المبادرات الوطنية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، أشارت هولندا إلى سجل مناطق الحفظ المحققة، الذي يهدف إلى حشد التمويل من القطاع الخاص لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وإلى الجهود المبذولة لحفز الإنتاج والاستهلاك الأكثر كفاءة من خلال مبادرة التجارة المستدامة (IDH) وكذلك من خلال الاتفاقات المباشرة بين قطاع الأعمال والمنظمات الاجتماعية، وإلى دعمها للشراكة المعنية بحساب الثروة وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية (WAVES)، وأشارت كوت ديفوار إلى إنشاء مؤسسة للتمويل المستدام للمناطق المحمية وأنه يتم إنشاء منبر مع القطاع الخاص.

إدراج التنوع البيولوجي في الأولويات والخطط والتقييمات و/أو تقدير القيمة

[2] تم تحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة حسب الضرورة باستخدام متوسط أسعار الصرف السنوية (باستخدام بيانات من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO) في صندوق النقد الدولي). وكانت الأرقام في صورة اسمية، على النحو المبلغ عنها. وأجري اختبار للتحويل إلى الأرقام الحقيقية باستخدام مخفض التضخم في الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ وكان لذلك أثر صغير، بسبب التضخم العام المنخفض أو حتى البيئة الانكماشية في الماضي القريب.

19- أجابت جميع الأطراف المبلغة عما إذا كانت قد أدرجت التنوع البيولوجي في الأولويات الوطنية أو خطط التنمية، وأبلغت كلها عن إحراز بعض التقدم على الأقل: 50 طرفا، أو 69 في المائة، أشارت إلى تحقيق بعض الإدراج، بينما أشار 22 بلدا، أو 13 في المائة، إلى تحقيق الإدراج الشامل. ويبدو أن هذا يشير إلى أن التقدم المحرز كان مرضيا فيما يتعلق بالهدف 1(ب) من المقرر 3/12.

20- وتؤكد ذلك المعلومات الإضافية التي قدمها 63 من الأطراف. فبينما تشير بعض البلدان إلى الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، يبدو أن الروابط إلى الخطط القطاعية أو الخطط أو السياسات على المستوى العالي مثل الخطط الوطنية للتنمية (المستدامة) أو خطط النمو، وأطر كفاءة الموارد، أو حتى الدستور الوطني، التي أشار إليها 22 بلدا، يبدو أنها تقدم مسارا رئيسيا للتعميم الفعال للتنوع البيولوجي. فمثلا، أشارت كندا إلى استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة التي اعتمدتها مؤخرا، بينما أشارت بيرو أيضا إلى مختلف الخطط القطاعية (تغطي الزراعة، ومصايد الأسماك، والتعليم، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكارات، والطاقة). ولاحظت كرواتيا صراحة التحسن الكبير في التعاون فيما بين القطاعات في السنوات القليلة الماضية، في قطاعات مثل الحراجة، والزراعة وإدارة المياه، وخلصت إلى أن التعاون في مجال تعميم التنوع البيولوجي يتحسن ويتوسع في الحالات التي تلتزم فيها القطاعات بتنفيذ أنشطة معينة أو تدرج المسائل المتعلقة بحماية الطبيعة في خطط أعمالها.

21- وتعرض المعلومات المقدمة صورة أكثر تفاؤلا، عند مقارنتها بالمعلومات المقدمة في التقارير الوطنية الخامسة، إذ أنه وفقا لآخر تقييم، احتوى أقل من 10 في المائة من التقارير على معلومات تشير إلى أن هذا الهدف يسير على الطريق الصحيح للوفاء به؛ غير أنه في ضوء العدد المحدود الكبير من التقارير المستلمة، سيكون من المبكر جدا تأكيد هذا الاتجاه.

22- ورد ما مجموعه 71 من الأطراف عما إذا كانت قامت بتقييم و/أو تقدير القيم المتأصلة، والإيكولوجية، والجينية، والاجتماعية الاقتصادية، والعلمية، والتعليمية، والثقافية، والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي ومكوناته. وأشار طرف إلى أن مثل هذا التقييم لم يكن ضروريا، وأشار 9 أطراف إلى أنهم لم يبدأوا بعد، بينما أفاد 57 طرفا أنهم أجروا بعض التقييمات وأشار أربعة بلدان (فنلندا واليابان وهولندا والنرويج) إلى إجراء تقييمات شاملة. وهكذا، أجرى 85 في المائة من البلدان المبلغة بعض التقييمات على الأقل، وهي تبدو في مجموعها، بالرغم من العدد المنخفض للتقييمات الشاملة، أنها تشير إلى التقدم المرضي المحرز فيما يتعلق بعنصر الهدف 1(د) ذي الصلة من المقرر 3/12.

وعززت التعليقات الإضافية المقدمة من 53 طرفا ذلك. ومن بين هذه الأطراف، أشار 33 طرفا إلى التدريبات الواسعة للتقييم، التي استكملت أو الجارية، مثل التقييمات الوطنية للنظم الإيكولوجية، مثلا في سياق المشروع الأوروبي لترسيم وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية (MAES)، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي، والدراسات الوطنية بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية أو التنوع البيولوجي، أو مبادرات مشابهة. وأشارت بوركينا فاسو إلى دراسة عن مساهمة البيئة في الاقتصاد الوطني لمبادرة البيئة والقضاء على الفقر، وأشارت النرويج إلى تعيين لجنة خبراء لتقييم ودراسة قيمة خدمات النظم الإيكولوجية ووصف العواقب للمجتمع نتيجة لتدهور خدمات النظم الإيكولوجية. ويبدو أن هذا يشير إلى أن عدد التقييمات الشاملة يمكن أن يزيد في المستقبل. وأشارت بلدان أخرى إلى دراسات صغيرة النطاق، بما في ذلك دراسات التقييم الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، أشارت تونس إلى الدراسات التي أجرتها عن القيمة المتأصلة للتنوع البيولوجي الزراعي والتكلفة الاقتصادية لتدهور الغابات. ولاحظت كوبا أن 20 من دراسات القيمة الاقتصادية أجريت في البلد، عادة في سياق أحد المشاريع وبتمويل خارجي، ومع كون القدرات التقنية على المستوى الوطني عاملا مقيدا حيويا.

الإبلاغ عن النفقات المحلية الجارية للتنوع البيولوجي

23- من بين 72 من الأطراف المبلغة، أفاد 67 طرفا، أو أكثر من 90 في المائة، عن دعمهم المالي السنوي المقدم إلى الأنشطة المحلية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في البلد. وبينما قد يبدو ذلك مرضيا أيضا، فهو يمثل مجرد 30 في المائة تقريبا من جميع الأطراف، ولذلك، على أساس تفسير صارم، فإن هذا العنصر من الهدف 1(ج) من المقرر 3/12 لم يتم الوفاء به.

24- ويقدم الجدول 3 عرضا عاما للموارد والفئات المدرجة في الأعداد المقدمة. ومع الافتراض أن ذلك يعكس الصعوبة المتزايدة في جمع البيانات ذات الصلة أو الحصول عليها، هناك درجة ملحوظة في عدد البلدان التي تغطي

المستويات الدنيا من الحكومة، والمصادر غير الحكومية أو النفقات التي لا تتعلق مباشرة بالتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت البلدان أيضا عن سنوات مختلفة. وهذه الاختلافات تجعل من الصعب مرة أخرى إجراء مقارنات بين البلدان أو تقديم رقم كلي مفيد للنفقات المحلية للتنوع البيولوجي، غير أن البيانات المقدمة تسمح بإجراء تحليل للاتجاه عن كيفية تطور النفقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي على مر الزمن. ويلخص الجدول 4 أدناه هذا التحليل، مشيرا إلى أن حوالي نصف البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وأغلبية البلدان شديدة التنوع (بعضها على الأقل) قد أبلغ عن التقدم المحرز في حشد الموارد، وأقل من 14 في المائة من البلدان النامية ولم يبلغ أي بلد شديد التنوع عن انخفاض في نفقات التنوع البيولوجي.

الجدول 3: مصادر النفقات المحلية وفئاتها	*عدد البلدان*	
الأعداد المقدمة تشمل	*النفقات المتعلقة مباشرة بالتنوع البيولوجي*	*النفقات غير المتعلقة مباشرة بالتنوع البيولوجي*
الميزانيات الحكومية – المركزية	65	39
الميزانيات الحكومية – الولاية/المقاطعة	27	17
الميزانيات الحكومية – المحلية/البلدية	24	15
خارج الميزانية	21	15
الخاصة/السوق	16	11
أخرى (منظمات غير حكومية، مؤسسات، أوساط أكاديمية)	29	18
العمل الجماعي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية	7	4

الجدول 4: الاتجاهات في النفقات المحلية	*زيادة*	*خفض*	*حيادي*	*لا ينطبق*	*المجموع*
الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	6	7	8	1	22
غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	22	7	17	4	50
البلدان شديدة التنوع	8	0	3	0	11

تقييم دور العمل الجماعي

25- قدم ما مجموعه 61 طرفا معلومات عما إذا قاموا بتقييم دور العمل الجماعي، بما في ذلك من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنهج غير السوقية لحشد الموارد من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية. وأشار ما مجموعه 18 طرفا إلى أن هذا التقييم لم يكن ضروريا بينما لم يبدأ 37 طرفا بعد وأفادت ستة بلدان بإجراء بعض التقييمات. ولم يشير أي بلد إلى إجراء تقييمات شاملة.

26- وقدم ما مجموعه خمسة بلدان (بوليفيا، وكندا، وكوستاريكا، وبيرو وجنوب أفريقيا) معلومات إضافية عن هذا الجانب،[3] بما في ذلك بيانات نقدية أو غيرها من البيانات: (أ) قامت بوليفيا في تقريرها الأولي، بإجراء تقييم لدور العمل الجماعي إلى القيمة النقدية المساوية له تقريبا بمبلغ 360 مليون من دولارات الولايات المتحدة في السنة بين السنوات 2006 و2015؛ (ب) أجرت كندا تقييما جزئيا لدور العمل الجماعي استنادا إلى 19 مثالا من برامج أو مبادرات العمل الجماعي، تبلغ في المتوسط 151 مليون دولار كندي بين السنوات 2006 و2014؛ (ج) أفادت كوستاريكا بتقديم 3 ملايين من دولارات الولايات المتحدة سنويا من المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية بين السنوات 2007 و2011 إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لمساهمتها في حفظ التنوع البيولوجي؛ (د) أفادت بيرو بمساهمة صغار المزارعين في حفظ التنوع الجيني للبطاطا، تبلغ قيمته النقدية المساوية 66 مليون من دولارات الولايات في عام 2014؛ (ه) أشارت

[3] لاحظت سويسرا أنه بينما لا يوجد أي شعوب أصلية ومجتمعات محلية في سويسرا على النحو المفهوم في الاتفاقية، هناك عمل جماعي في شكل مساهمات عينية غير رسمية من الكثير من منظمات المجتمع المدني، ولكن هذا العمل الجماعي لا يتم تتبعه في الوقت الراهن.

جنوب أفريقيا إلى مساحة الأراضي المحفوظة من ملاك الأراضي في القطاع الخاص والمجتمعي، التي تبلغ 3,440,009 هكتار أو ما يقرب من 30 في المائة من المساحة الكلية للمناطق المحمية في جنوب أفريقيا.

الإبلاغ عن احتياجات التمويل، والفجوات والأولويات

27- أبلغ ما مجموعه 29 طرفا (40 في المائة) إلى أن احتياجاتهم السنوية التقديرية من التمويل (بالاستناد عامة إلى الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي؛ انظر أدناه)، وأن معظمهم قام بحساب فجوة التمويل التقديرية بخصم الموارد التقديرية المتوافرة. وأشارما مجموعه 20 بلدا أيضا، أو حوالي 30 في المائة، إلى الإجراءات ذات الأولوية للتمويل. وبينما لم يقدموا بيانات في الجدول، قدم 7 أطراف أخرى (الصين، وإستونيا، والاتحاد الأوروبي، ولاتفيا، وإسبانيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة)، معلومات إضافية تشمل أعدادا مبينة مثلا لمجموع الاحتياجات من التمويل لمواقع ناتورا 2000. وأشارت مدغشقر والسودان إلى استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي من أجل تحديد الإجراءات ذات الأولوية للتمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ستصل نسبة الحصص إلى حوالي 60 في المائة من احتياجات التمويل والفجوات، وإلى 33 في المائة من أولويات التمويل، مما يقل عن الهدف 1(ج) من المقرر 3/12 حتى بالنسبة للأطراف المبلغة (وفي تفسير صارم، لم يتم الوفاء بهذه العناصر من الهدف 1(ج) في المقام الأول).

28- وأشارت البلدان المبلغة بصفة خاصة إلى استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي كأساس لتقييمها. وأشارت بوروندي، وفنلندا، وملاوي، وتونس، وأورغندا بالتحديد إلى خططتها لحشد الموارد، وأفادت جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان أيضا إلى تقييم الاحتياجات[4] في التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية كمصادر تكميلية للمعلومات. ومن بين تلك البلدان التي لم تبلغ عن احتياجاتها من التمويل، والفجوات والأولويات، وفي المقابل لما ورد أعلاه، لاحظت 9 بلدان أن استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي ما زالت قيد الاستعراض وبالتالي لم تتاح بعد لعملية "التكلفة". وأشارت بوتان، وكوبا، والمكسيك، والهند، وسويسرا وبيرو إلى العمل الجاري، مثل المشاورات فيما بين الوزارات أو العمل الجاري للمبادرة بشأن تحويل تمويل التنوع البيولوجي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (BIOFIN). ولاحظت هولندا أن فجوات التمويل لا تنطبق وبالتالي لم يتم تقديرها في البلد.

خطط التمويل الوطنية

29- قدم ما مجموعه 18 طرفا، أو 25 في المائة، بعض العناصر على الأقل من خطة التمويل. وقدم خمسة بلدان فقط (جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، وغينيا، وجنوب أفريقيا، وتونس)، أو أقل من 7 في المائة من البلدان المبلغة، ملخصا لخطة التمويل فيها في الجدول المعني. وبينما قدمت جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر أرقاما كلية عن مبلغ الموارد المحلية والدولية التي تخطط لحشدها، فقد أشارت غينيا وجنوب أفريقيا وتونس أيضا إلى مصادر التمويل الفردية، سواء المحلية أو الدولية، التي تخطط لاستخدامها في تقليل فجوة التمويل في السنوات القادمة. وقدمت تونس أيضا خطتها الكاملة لحشد الموارد الوطنية، التي أضيف منها عدد مختار من مصادر التمويل في الجدول المعني، بما في ذلك نظم الضرائب الإيكولوجية والمدفوعات / التعويضات.

30- وقدمت أربعة بلدان أخرى (الصين، وسويسرا، وسورينام، والمملكة المتحدة) معلومات إضافية، على الرغم من أنها لم تقدم بيانات في الجدول. وبينما أشارت سورينام إلى الصعوبات في حشد الموارد المالية، أعرب كل من الصين وسويسرا عن توقعهما بأن يأتي التمويل في معظمه من مصادر عامة، كما أشارت الصين والمملكة المتحدة إلى مصادر تمويل أخرى (ضرائب الموارد الطبيعية وآليات التعويضات في حالة الصين، والمساهمات من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والمدفوعات مقابل النظم الإيكولوجية وتعزيز الكفاءة في حالة المملكة المتحدة). وأكدت سويسرا أنه، على الرغم من مختلف التحديات المنهجية، فهي ما زالت مهتمة بالتعاون مع القطاع الخاص لحشد موارد إضافية. وسوف تحقق إضافة هذه المعلومات النوعية وصول نسبة حصة الأطراف المجيبة على (عناصر) خطة التمويل فيها إلى 31 في المائة، وهو ما يقل كثيرا عن هذا العنصر من الهدف 1(د) من المقرر 3/12.

[4] انظر http://www.cbd.int/financial/survey2016.shtm والمعلومات المقدمة في الوثيقة UNEP/CBD/COP/13/12.

31- وبالنسبة لتدابير المتخذة لتشجيع القطاع الخاص فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأوساط الأكاديمية على تقديم دعم محلي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، قدم 64 بلدا أجابتهم، ومنهم 10 بلدان أشارت إلى عدم اتخاذ أي تدابير، بينما أشار 52 طرفا إلى اتخاذ بعض التدابير، وأشار بلدان إلى اتخاذ تدابير شاملة. وقدم ما مجموعه 42 بلدا معلومات إضافية عن اشتراكهم مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأوساط الأكاديمية. وأشارت كوستاريكا إلى تعاونها مؤخرا مع غرفة التجارة لإجراء استقصاء لنفقات قطاع الأعمال على البيئة. وأشار الاتحاد الأوروربي، وفنلندا والهند، وبيرو إلى إنشاء مبادرات قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي و/أو العمل الجاري فيها، بينما ذكرت الهند أيضا نظام الإبلاغ الإلزامي من الدائنين للشركات فوق حدود معينة، وأشارت ملاوي إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص في استعادة الموائل المتدهورة.

ثالثا - تحليل للمعلومات المنهجية والتعاريف المقدمة، وخيارات حول كيفية مواصلة التقدم في العمل نحو إرشادات منهجية إشارية

مقدمة

32- في الفقرة 3(ب) من التوصية 6/1، طلبت الهيئة الفرعية في اجتماعها الأول، إلى الأمين التنفيذي أن يجمع ويحلل المعلومات والتعاريف المنهجية حسبما تقدمها الأطراف من خلال إطار الإبلاغ المالي والمصادر الأخرى ذات الصلة، وأن يحدد، استنادا إلى هذا التحليل، خيارات بشأن كيفية المضي قدما بالعمل نحو وضع إرشادات منهجية توجيهية، بناء على استنتاجات حلقة عمل المكسيك،[5] وذلك لنظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر. ويستجيب القسم الحالي لهذا الطلب. وبالإضافة إلى التقديمات من الأطراف من خلال إطار الإبلاغ المالي، تم أخذ المصادر التالية في الحسبان وانعكاسها أدناه: (أ) العمل الجاري في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن علامات ريو؛ (ب) العمل الجاري في المصارف الإنمائية متعددة الأطراف بشأن التدفقات المالية متعددة الأطراف؛ (ج) والعمل المؤخر في مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في اليوئنديبي.

تدفقات الموارد المالية الدولية

33- أشار الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصفة عامة إلى نظام الإبلاغ من الدائنين (CRS) في المنظمة كأساس لتقديرهم للموارد المقدمة. وركز العديد من الأطراف (انظر إسبانيا والمملكة المتحدة) تحليلاتهم على رموز قطاعية محددة في نظام الإبلاغ من الدائنين، بينما ركزت أطراف مبلغة كثيرة أخرى على القسم في إطار الإبلاغ المالي المستخدم في منهجية علامات ريو كأساس لتقديراتها. ونظرا للطبيعة النوعية لعلامات ريو، اعتمدت الأطراف نهجا مختلفة عن كيفية تجميع الأرقام بشأن تدفقات الموارد التي تتعلق مباشرة بالتنوع البيولوجي وتلك الموارد التي لا تتعلق مباشرة بالتنوع البيولوجي، وذلك باستخدام العلامتين "أساسي" و"مهم" كأساس لذلك، فعلى سبيل المثال:

- تحسب عدة أطراف كلا الرقمين "الأساسي" والأرقام المذكورة "كمهمة" بنسبة 100 في المائة؛
- تحسب أطراف أخرى الأرقام المحددة "كأساسية" بنسبة 100 في المائة وتلك الأرقام المحددة "كمهمة" بنسبة 40 في المائة؛
- ما زالت أطراف أخرى تطبق معاملات أو حصص مئوية، ولكن بطريقة متميزة أكثر: فقد حسبت فرنسا 100 في المائة من الأموال المخصصة "كأساسية" واستنادا إلى تقييمات محددة للمشروع وجدول إرشادي، 5 و30 و80 في

[5] تم تنظيم حلقة عمل دولية للخبراء التقنيين بشأن تحديد وتجميع والوصول إلى الاستثمارات المحلية والدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وآثارها، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يوئنديبي)، من خلال مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (BIOFIN)، واستضافتها حكومة المكسيك في مكسيكو سيتي من 5 إلى 7 مايو/أيار 2015، بدعم مالي مقدم من الاتحاد الأوروبي، وكذلك من خلال مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في يوئنديبي، ومن حكومتي ألمانيا وسويسرا. وقد أتيح تقرير حلقة العمل كوثيقة إعلامية إلى الاجتماع الأول للهيئة الفرعية للتنفيذ (UNEP/CBD/SBI/1/INF/20).

المائة من الأموال المحددة "كمهمة". وطبقت فنلندا الحصص للأموال "المهمة" تتراوح بين 10 إلى 50 في المائة، وبالنسبة للأموال المحددة "كأساسية" تتراوح بين 50 و100 في المائة؛

- خصصت ألمانيا 100 في المائة إلى المشروعات المحددة "كأساسية". وبالنسبة للمشروعات التي تتعلق جزئيا فقط بالتنوع البيولوجي (العلامة 1)، تم حساب تلك المكونات القطاعية فقط التي تتعلق مباشرة بالتنوع البيولوجي.

34- وقررت جمهورية سلوفاكيا أن تبتعد عن استخدام نهج مشابه يستند إلى المعامل أو الحصص وأن تحسب الأموال كنسبة 100 في المائة ولكنها تستند إلى معايير تحديد أكثر صرامة للمشاريع أو الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

35- وتنظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الوقت الراهن في تنقيح علامات ريو للتنوع البيولوجي والتصحر والإرشادات المرتبطة بها،[6] بهدف تحسين التوازن بين أهداف الاتفاقية وأن تشمل الأنشطة الأوسع نطاقا لتعميم التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ويمكن أن تتضمن الإرشادات المنقحة جدولا إشاريا متفق عليه من أجل تيسير وتجانس أفضل لتعيين مختلف العلامات من جانب فرادى الأعضاء.

36- وأبلغ العديد من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية عن التدفقات الدولية التي قدموها من خلال تحديد مشاريع محددة تتعلق بالتنوع البيولوجي، وباستكمال الأرقام الناتجة بمساهمات العضوية في الاتفاقات الدولية ذات الصلة، فضلا عن المساهمات الطوعية إلى مرفق البيئة العالمية. فعلى سبيل المثال، شرحت الصين أن *"الدعم المقدم من الصين الذي يتعلق مباشرة بتنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهدافها الرئيسية الثلاثة يشمل: منحة مخصصة بمبلغ 10 ملايين من دولارات الولايات المتحدة لأفريقيا من أجل حماية الحيوانات البرية الأفريقية، ومساهمة بمقدار 8.85 مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى مرفق البيئة العالمية (تصل إلى حوالي 30 في المائة من المساهمة الكلية للصين في مرفق البيئة العالمية) ومساهمة مخصصة قدرها 1 مليون من دولارات الولايات المتحدة (خلال الفترة 2013-2015) إلى الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع لليوئنديبي"*.

37- وبالنسبة لمصادر المعلومات، أشارت الصين إلى ورقة بيضاء بشأن المساعدة الأجنبية أعدت في عام 2014، بينما أشار كل من إستونيا وجمهورية سلوفاكيا إلى قواعد بيانات، تصونها وزارة الشؤون الخارجية و/أو وزارة البيئة. وذكرت المكسيك أن جرد وطني للتعاون الدولي والتنمية (RENCID) يجري حاليا تطويره ومن المتوقع أن تكون له نتائج رسمية بحلول عام 2017.

38- وفيما يتعلق بالمساعدة المتعددة الأطراف، أشار الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وغير الأعضاء فيها إلى مساهمتهم إلى مرفق البيئة العالمية، بينما قدم العديد من الأطراف معلومات أكثر عن كيفية تقدير الجزء للتنوع البيولوجي: ذكرت اليابان أنها تستخدم حصة المجال البؤري للتنوع البيولوجي في التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية، بالإضافة إلى مساهماتها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بينما استخدمت المملكة المتحدة حصة تبلغ 33 في المائة لبيان مساهمتها في مرفق البيئة العالمية. ولم تدرج سويسرا مساهمات أساسية إلى المنظمات المتعددة الأطراف (حتى إذا كان عملها يتعلق بالتنوع البيولوجي)، إلا إذا كان الجزء المتعلق بالتنوع البيولوجي يمكن تقديره. ويجري العمل حاليا في فريق عامل مشترك للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بقيادة المصرف الأوروبي للاستثمار لإعداد منهجية لتتبع التدفقات المالية المتعددة الأطراف من أجل التنوع البيولوجي والإبلاغ عنها.[7]

39- وقدم العديد من الأطراف معلومات إضافية عن كيفية قيامهم بتقدير التدفقات الدولية الأخرى والإبلاغ عنها، بما في ذلك بالتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية المختارة وتلقي بيانات منها (الدانمرك) أو المنظمات غير الحكومية (سويسرا). غير أنه فيما يتعلق بالتدفقات من القطاع الخاص، لاحظت فرنسا عدم وجود طريقة إحصائية موثوقة لتقدير مثل هذه التدفقات، بينما لاحظت سويسرا أن الجهود التعاونية المبذولة لتقدير مثل هذه التدفقات تم تنفيذها ولكن مع نتائج قليلة جدا.

النفقات المحلية للتنوع البيولوجي

---

[6] انظر التوصية 6/1 الصادرة عن الهيئة الفرعية للتنفيذ، مشروع المقرر، الفقرة 8.

[7] انظر التوصية 6/1 الصادرة عن الهيئة الفرعية للتنفيذ، مشروع المقرر، الفقرة 9.

40- أشار ما مجموعه 27 طرفا إلى تحليل لوثائق الميزانية الوطنية، بما في ذلك على الأقل ميزانيات السلطات المسؤولة مباشرة عن المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ولكن في حالات عديدة أيضا منظمات أو برامج مختارة، وبنود الميزانية المرتبطة، مع مساهمات غير مباشرة للتنوع البيولوجي. وذكرت تقديمات عديدة صراحة النسبة المحددة للحصص المطبقة لحساب المساهمات غير المباشرة: قام الاتحاد الأوروبي وبولندا بحساب هذه بنسبة 40 في المائة، بينما استخدم آخرون (الهند، وبيرو وسويسرا) أسلوبا أكثر دقة للنسب المئوية للحصص؛ فعلى سبيل المثال، استخدمت بيرو 10 و20 و30 في المائة. وأشار الاتحاد الأوروبي وبيرو إلى منهجية علامات ريو في هذا الصدد.

41- ولكن مجموعة أصغر من أطراف كثيرة عددها 11 طرفا أشارت إلى استخدام الإحصاءات الوطنية المستندة إلى حسابات النفقات العامة البيئية (EPEA)، مشيرة إلى التصنيفات المتفق عليها دوليا مثل تصنيف أنشطة الحماية البيئية (CEPA) أو تصنيف وظائف الحكومة (COFOG)، وخاصة الفئة الفرعية "حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية الأرضية" الواردة فيها. ومن بين هؤلاء، أشارت تقديمات عديدة (سبعة تقديمات) إلى أنها تغطي أيضا النفقات التي تتعلق على نحو غير مباشر بالتنوع البيولوجي، ولكن تقديم واحد فقط (فنلندا) أشار إلى النظر في فئات تصنيف أنشطة الحماية البيئية لهذا الغرض (إدارة النفايات، وإدارة نفايات المياه وحماية المياه، وغيرها من الحماية البيئية). وأشارت تشيكيا إلى قائمة مشابهة جدا (إدارة نفايات المياه، وإدارة النفايات، والتربة، وحماية المياه الجوفية والمياه السطحية والاستصلاح والمعالجة وغيرها) ولكنها لاحظت أن النفقات المرتبطة بذلك لم تكن مدرجة في التقرير. وأشارت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وجود قيود على بيانات تصنيف وظائف الحكومة، التي كانت متوافرة فقط للفترة 2011-2013.

42- وفيما يتعلق بالنفقات خارج الميزانية، شرحت عدة أطراف (بلغاريا، وبورندي، وتونس) أنها أجرت تقييما لمشاريع التعاون للتنمية من أجل تحديد تلك المشاريع التي تتعلق بالتنوع البيولوجي. وطبقت بلغاريا حصة مئوية قدرها 30 في المائة على تلك المشاريع التي تتعلق على نحو غير مباشر بالتنوع البيولوجي، بينما طبقت تونس حصة مئوية قدرها 25 في المائة على مشاريع التنمية الزراعية المتكاملة أو مشاريع إدارة الموارد الطبيعية و75 في المائة على الأنشطة المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الحراجة. وذكرت أربعة تقديمات (من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والهند، ولبنان وميانمار) أنهم استخدموا بيانات نظام الإبلاغ من الدائنين في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي لتحديد المشاريع ذات الصلة والنفقات المرتبطة بها، مع شرح الهند ولبنان أيضا أنهما استخدما الحصص المئوية لحساب المشاريع المحددة "كمهمة" (في حالة الهند: حماية الموارد المائية 10 في المائة؛ الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك 25%؛ السياسة البيئية والإدارة الإدارية 30%؛ وحماية المحيط الحيوي 75%؛ وحفظ المواقع 10%؛ والوقاية من/مكافحة الفيضانات 10%؛ والتعليم البيئي/التدريب 30%؛ والبحوث البيئية 30%).

43- وفيما يتعلق بالنفقات التي نفذتها الشركات الخاصة فضلا عن المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والأوساط الأكاديمية، عكست التعليقات النطاق العريض للوقائع (الإحصائية) على المستوى الوطني، التي تتراوح بين الإشارات بعدم إمكانية الإبلاغ عن تلك الفئات في الوقت الراهن (انظر التعليقات من النمسا والصين) إلى التغطية الواسعة للمصادر الخاصة في حسابات نفقات الحماية البيئية في عدد من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (انظر التعليقات من تشيكيا وفنلندا). ولاحظت فرنسا أن بعض البيانات من الشركات تم تجميعها من خلال استقصاء أجرته السلطة الإحصائية الوطنية ولكنه لم يتم الإبلاغ عنها بطريقة منتظمة. وأبلغت أطراف أخرى (كندا، وكرواتيا، والدانمرك، واليابان، ولبنان وسويسرا) أنهم تمكنوا من إدراج التقارير من الشركات أو المؤسسات ذات الصلة استنادا إلى التعاون المخصص؛ وفي حالة الدانمرك واليابان وسويسرا، اشتمل ذلك على بيانات موثوقة من المؤسسات والأوساط الأكاديمية الفردية، وليس من القطاع الخاص. ولاحظت بيرو أنها أدرجت بيانات القطاع الخاص فقط إذا كانت النشاط المعني قد نفذ من خلال وكالة عامة. وأشارت كرواتيا إلى قانون اعتمد في عام 2014 يشمل التزاما بالإبلاغ الشفاف من جانب المنظمات غير الحكومية، من شأنه أن يحسن توافر البيانات في المستقبل. ولاحظت سويسرا نقص البيانات والتماسك بين مختلف مصادر البيانات المتعلقة بنفقات الشركات الخاصة.

44- وقدم العديد من التقديمات تعليقات على تقييم نفقات الحكومات دون الوطنية. ولاحظت فنلندا أن البيانات الإحصائية عن نفقات الحماية البيئية في القطاع الخاص تشمل مستويات دنيا من الحكومة بطريقة موحدة (أخذت في الحسبان

التحويلات بين الحكومة المركزية والبلديات). وأشارت اليابان إلى تحليل لمثل هذه النفقات، يستند إلى الاستقراءات الإحصائية، ولكنها شرحت أن نتائجه لم تدرج في البيانات الكلية. وأشارت كندا إلى عدم اتساق البيانات مما يقيد الإبلاغ عنها، وأشارت الدانمرك وهولندا إلى إعادة التوزيع الأخير للمسؤوليات بين مستويات الحكومة، مع نفس الأثر على الإبلاغ.

45- وأشارت ثلاثة بلدان تجريبية في مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في اليوئنديبي إلى عملها الجاري في هذا السياق وشرحت أنها تتوقع الإبلاغ المعزز بمجرد الانتهاء من إجراء الأنشطة ذات الصلة (شيلي، والمكسيك ورواندا).

46- وأفادت مبادرة تمويل التنوع البيولوجي عن التقدم المحرز من جانب البلدان المشاركة. ففي السنتين الماضيتين، استكمل 14 بلدا تحليل سياساتها بشأن تمويل التنوع البيولوجي وأجرى 11 بلدا تحليلا لنفقات التنوع البيولوجي.

تقييم دور العمل الجماعي

47- قدمت ثلاثة بلدان (بوليفيا وكندا وبيرو) معلومات منهجية إضافية عن هذا الجانب:

- قرّبت بوليفيا مساهمة العمل الجماعي ضمن المناطق المحمية باستخدام عدد السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في المناطق المحمية والحد الأدنى للأجور. وبالنسبة لمساهمات العمل الجماعي خارج المناطق المحمية، طبقت بوليفيا الإطار المفاهيمي والمنهجي لتقدير مساهمة العمل الجماعي في حفظ التنوع البيولوجي،[8] باستخدام المساحة التي يسكنها السكان الأصليين والمجتمعات المحلية خارج المناطق المحمية والإنفاق الرسمي حسب الهكتار على إدارة المناطق المحمية؛
- استخدمت كندا المبلغ الإجمالي للتمويل الذي جمعه شريكان أو أكثر (مثل مجموعات السكان الأصليين، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية)، والذي يشمل برامج الحكومة الفيدرالية التي تهدف إلى تحقيق المضاهاة للأموال المجمعة التي تم استثمارها، حتى يكون لكل دولار يقدمه البرنامج دولارا على الأقل من التمويل المشترك من جانب متلقي المشروع من خلال موارد مالية أو عينية (مثل العمل الطوعي، والمنتجات أو الخدمات). واستخدمت كندا مؤشرات مالية إذ أن هذه المعلومات كانت أكثر المعلومات توافرا بالفعل ويمكن مقارنتها عبر عدد كبير من الأمثلة. ولاحظ التقديم أن تحديد كمية المؤشرات غير المالية شكل تحديا من حيث طريقة المقارنة إذ أن المبادرات أو البرامج المختلفة كانت تستخدم مقاييس مختلفة لنواتج التنوع البيولوجي؛
- اشتمل تقييم بيرو لمساهمة صغار المزارعين في حفظ التنوع الجيني للبطاطا على صغار الملاك ممن لديهم هكتارا واحدا أو أقل، استنادا إلى البيانات من التعداد الزراعي الوطني لعام 2013. وتضمنت المساهمات المشمولة نقل المعارف، وتبادل البذور، والتخزين.

تقدير التمويل والاحتياجات والفجوات والأولويات، وإعداد خطة التمويل

48- من بين التعليقات المقدمة، كان القليل منها ذي طبيعة منهجية خالصة. وأشارت كوستاريكا والفلبين إلى منهجية مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في اليوئنديبي كأساس لتقديرهما لاحتياجاتهما من التمويل، والفجوات، وأشارت فنلندا إلى تحديات منهجية كثيرة في تقدير فجوات التمويل، تتعلق بصفة خاصة باستقراءات الموارد المتاحة في المستقبل والقيود الفنية في تقدير التكاليف. وأشار عدد قليل من البلدان التي لم تقدم معلومات في الجدول (النمسا، والبوسنة والهرسك، والاتحاد الأوروبي) إلى صعوبات فنية وعدم توافر البيانات، وحتى البلدان التي قدمت معلومات حذرت أن البيانات كانت مؤقتة أو في شكل مسودة ومستوى الثقة فيها كان منخفضا (انظر التعليقات التي قدمتها جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، وجنوب أفريقيا). وأفادت مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في اليوئنديبي بأن أربعة من بلدانها التجريبية قامت بتقدير كامل لاحتياجاتها الوطنية من التمويل، وأن 14 بلدا تقوم حاليا بصياغة الخطط الوطنية لتمويل التنوع البيولوجي، ومن بين هؤلاء، بدأت البلدان الأكثر تقدما في العمل على أكثر من 20 حلا للتمويل.

49- ودليل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي لعام 2016، الذي سيتم إطلاقه في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف، يتضمن عددا من الخصائص لتمكين البلدان من استكشاف أكثر الحلول المالية ملاءمة من طائفة عريضة من الخيارات،

[8] انظر UNEP/CBD/COP/12/INF/7.

تشمل جرد الإعانات التي تؤثر على التنوع البيولوجي وموجز للبيانات عن القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وتقديرات الاحتياجات من التمويل تحتوي على إرشادات لصياغة النتائج كأهداف لاحتياجات التمويل الفلعية للبلدان. ويغطي نطاق خطة التمويل أربعة أنواع من النتائج المالية: (أ) حشد الموارد، (ب) توفير أفضل، (ج) منع التكاليف المستقبلية و(د) إعادة مواءمة الموارد الحالية. ويساعد نظام درجات جديد في تقدير الآثار المحتملة (على التنوع البيولوجي، الآثار المالية، والاجتماعية الاقتصادية) وجدوى كل حل مقترح. ومن شأن أدوات جديدة لتحليل سجلات البيانات أن تمكن من تصنيف جميع البيانات من تحليل النفقات وتقدير احتياجات التمويل وفقا لفئات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة.

50- ومبادرة تمويل التنوع البيولوجي تعمل في الوقت الراهن على تصميم مرحلة ثانية من التنفيذ بهدف مواصلة تطوير المنهجية استنادا إلى التعلم في البلد والحلول الموجودة. وستمكن المرحلة الثانية بلدانا إضافية من التوقيع على المبادرة، وفي نفس الوقت العمل أيضا مع بعض البلدان على تنفيذ خطط التمويل فيها.

51- والحصول على الدعم التقني باستخدام مفهوم مبادرة تمويل التنوع البيولوجي مفتوح لعدد أوسع من البلدان من خلال ما يعرف بالوحدات الإقليمية لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي في اتفاقية التنوع البيولوجي، التي تم تفعيلها منذ منتصف عام 2016. وسيقدم ثلاثة مستشارين إقليميين متخصصين الدعم للبلدان التي لم تشترك في البرنامج الرئيسي لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي، من خلال حلقات دراسية شبكية، ووحدات التعلم الإلكتروني وعدد محدود من البعثات إلى البلدان. وسيعمل المستشارون حسب الطلب، وتعريف البلدان بمنهجية مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في البلد، ودعم مبادرات البلدان لتحليل السياسات، واستعراض نفقات التنوع البيولوجي، وتكاليف الأهداف الوطنية للتنوع البيولوجي وتطوير خطط تمويل للتنوع البيولوجي على المستوى الوطني أو دون الوطني. وسيقومون أيضا بربط البلدان المهتمة بالشبكة العالمية لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي.

رابعا - الاستنتاجات والطريقة المقترحة للمضي قدما

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المقرر 3/12

52- *الهدف 1(أ) من المقرر 3/12:* الأطراف التي كانت في وضع يسمح لها بالإبلاغ عن بيانات عام 2015 في الموعد المحدد لإعداد هذا التقرير حققت على نحو جماعي مساهماتها في هذا الهدف. غير أن عددا كبيرا من الأطراف التي قدمت بيانات خط الأساس لم تبلغ بعد عن بياناتها لعام 2015، ولذلك لا يمكن الخروج باستنتاجات مؤكدة.

53- *الهدف 1(ب) من المقرر 3/12:* على الرغم من التحفظات المنهجية، فإن التفاؤل الحذر المعرب عنه في النسخة السابقة للمذكرة الحالية، التي أعدت للاجتماع الأول للهيئة الفرعية للتنفيذ، يتم تأكيده عن طريق التحليل الحالي والعينة الأكبر التي استند إليها. وبينما لم تقدم أطراف كثيرة أطر إبلاغها المالي بعد، يبدو أن الأطراف على المسار الصحيح عموما لتحقيق هذا الهدف.

54- *الهدف 1(ج) من المقرر 3/12:* بتفسير صارم، لم يتم الوفاء بالهدف بحلول عام 2015. غير أنه بين الأطراف المبلغة، يبدو أن التقدم المحرز في الإبلاغ عن النفقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي كان مرضيا، وأيضا نظرا لحقيقة أن نصف البلدان المبلغة أشار إلى عدم توافر موارد مالية كافية لديهم للإبلاغ عن نفقات التنوع البيولوجي المحلية. غير أن الإبلاغ عن احتياجات التمويل، والفجوات والأولويات يبدو أنه أكثر صعوبة، ووفقا لذلك، أشار 22 طرفا إلى وجود موارد مالية كافية للإبلاغ عن احتياجات التمويل، والفجوات، والأولويات، بينما أشار 33 طرفا إلى عدم توافر الموارد المالية الكافية.

55- *الهدف 1(د) من المقرر 3/12:* يبدو أن الأطراف على المسار الصحيح عموما فيما يتعلق بعنصر تقدير القيم، ولكن يبدو أنها تواجه صعوبات في إعداد خططها الوطنية للتمويل والإبلاغ عنها. وفي المقابل، أشار 18 مجيبا إلى أن لديهم موارد مالية كافية لتحضير خطط التمويل الوطنية للتنوع البيولوجي، بينما أشار 43 مجيبا إلى عدم توافر الموارد المالية كافية.

56- *الهدف 1(هـ) من المقرر 3/12:* لا يوجد لهذا الهدف خطا زمنيا لعام 2015 ولذلك سيتم تقييم التقدم المحرز في هذا الهدف خلال دورة الإبلاغ الثانية، بالتزامن مع التقارير الوطنية السادسة. غير أنه من أجل تقدير ما إذا كانت فجوة

التمويل قد تم خفضها عن طريق حشد الموارد المالية المحلية، تحتاج فجوة التمويل هذه إلى التحديد والإبلاغ عنها في المقام الأول، وسيكون للتقدم المحدود المحرز في تحديد فجوات التمويل والإبلاغ عنها، وعن تحضير خطط التمويل الوطنية التي سيكون له أثر أيضا على تقييم التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف.

57- وبناء على التفسيرات المقدمة، فإن التقدم غير المرضي في الهدف 1(ج) وخاصة في الهدف 1(د) حتى الآن يبدو أنه متعلق بشكل متكرر بالتأخيرات في العمليات التي سيستند إليها هذا العمل، مثل مراجعة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو تحضير خطط التمويل بدعم من مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في اليونديبي. وقدم عدد محدود فقط من البلدان في مبادرة تمويل التنوع البيولوجي أطرها للإبلاغ الوطني، بينما تزايد عدد البلدان في مبادرة تمويل التنوع البيولوجي إلى 30 بلدا. وينطوي ذلك على توقع إحراز تقدم أكبر في المستقبل:

- عملية مراجعة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي يتم الانتهاء من إعدادها في عدد متزايد من البلدان؛
- في نفس الوقت، تحتوي بعض الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي التي استلمتها أمانة الاتفاقية بالفعل، على (عناصر) خطط التمويل الوطنية أو استراتيجيات وطنية لحشد الموارد التي لم تدرج بعد في الإبلاغ المالي؛[9]
- يمكن توقع المزيد من التقدم في البلدان الأعضاء في مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في إعداد خططها الوطنية للتمويل في المستقبل القريب ويمكن أن ينعكس ذلك بالتالي في إطار الإبلاغ المالي؛
- الدعم التقني المقدم من خلال الوحدات الإقليمية لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي في اتفاقية التنوع البيولوجي،[10] التي يتم إنشاؤها حاليا، يتوقع أن يكون له أيضا في نهاية الأمر أثر إيجابي في إعداد الخطط الوطنية للتمويل في البلدان غير الأعضاء في مبادرة تمويل التنوع البيولوجي.

58- وأهمية الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المنقحة وتكثيف الجهود المبذولة لتحديد احتياجات التمويل، والفجوات والأولويات، وإعداد خطة وطنية للتمويل من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المنقحة، قد تم عكسها بالفعل في مشروع المقرر المقدم من الهيئة الفرعية للتنفيذ.[11] وكما ذكر في التوصية 6/1،[12] يمكن استكمال مشروع المقرر في ضوء التحليل الحالي. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر أيضا في الترحيب بإنشاء الوحدات الإقليمية لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي في اتفاقية التنوع البيولوجي كوسيلة لتقديم الدعم التقني إلى البلدان غير الأعضاء في مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في تقدير احتياجاتها للتمويل، والفجوات والأولويات؛ وفي إعداد خططها الوطنية للتمويل؛ وفي الإبلاغ المالي. وترد أدناه، التعديلات المناسبة المقترحة لمشروع المقرر لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف.

خيارات لإحداث تقدم في العمل المنهجي

59- أسفر التحليل الحالي الوارد في القسم ثالثا أعلاه عن خيارات عديدة حول كيفية إحداث المزيد من التقدم في العمل بشأن الإرشادات المنهجية الإشارية للإبلاغ المالي. وانعكست هذه بالفعل في مشروع المقرر المقدم من الهيئة الفرعية للتنفيذ المتعلق بما يلي بصفة خاصة:

- تقديم الدعم التقني وبناء القدرات، بما في ذلك عن طريق مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في اليونديبي؛[13]
- التشارك والنشر المستمر للمعلومات المنهجية والتعاريف المستخدمة، بهدف تحسين الشفافية والتمكين من قابلية التكرار؛[14]

---

[9] انظر التحليل والمعلومات القطرية المقدمة في UNEP/CBD/COP/13/8/Add.1، الصفحتان 7 و8.

[10] انظر الفقرة 52 أدناه.

[11] انظر الديباجة والفقرة 4 من مشروع المقرر الوارد في التوصية 6/1.

[12] انظر الحاشية 4 للفقرة 2 من مشروع المقرر الوارد في التوصية 6/1.

[13] انظر الفقرة 6 من مشروع المقرر الوارد في التوصية 6/1.

- العمل المنهجي الجاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛[15]
- إنشاء مشاريع تجريبية بشأن مساهمة العمل الجماعي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ووضع إرشادات منهجية لتحديد هذه المساهمة ورصدها وتقديرها؛[16]
- إقامة، أو حسب الاقتضاء تعزيز، التعاون مع المكاتب الإحصائية الإقليمية أو الوطنية بهدف تعزيز أوجه التآزر مع العمليات الوطنية والدولية القائمة المتعلقة بجمع البيانات المالية والإبلاغ عنها، وتجنب الازدواجية في العمل.[17]

جيم - تعديلات مقترحة على مشروع المقرر

60- في ضوء الاستنتاجات المقدمة أعلاه، قد يرغب مؤتمر الأطراف في إدراج العناصر الإضافية التالية في مشروع المقرر الذي أعدته الهيئة الفرعية للتنفيذ في التوصية 6/1 على النحو الوارد في تجميع مشاريع المقررات:

2 مكررا. *يحيط علما مع التقدير* بالتقدم الكبير الذي أحرزته الأطراف المبلغة في تحقيق الهدفين 1(أ) و1(ب) من المقرر 3/12، فضلا عن الإبلاغ عن تقييمها أو تقديراتها للقيم المتأصلة، والإيكولوجية، والجينية، والاجتماعية الاقتصادية، والعلمية، والتعليمية، والثقافية، والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي ومكوناته، عملا بالهدف 1(د)؛

2 مكررا ثالثا. *يحيط علما* بالتقدم الذي أحرزته الأطراف المبلغة في الإبلاغ عن نفقاتها المحلية للتنوع البيولوجي، عملا بالهدف 1(ج) من المقرر 3/12؛

2 مكررا رابعا. *يحيط علما مع القلق* بالتقدم المحدود الذي أحرزته الأطراف المبلغة في الإبلاغ عن احتياجاتها من التمويل، والفجوات، والأولويات، عملا بالهدف 1(ج)، وفي الإبلاغ عن خططتها الوطنية للتمويل، عملا بالهدف 1(د)؛

2 مكررا خامسا. *يشدد* على أن التقدم المحدود في تحقيق الهدفين 1(ج) و1(د) سيؤثر سلبيا على تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 1(هـ)؛

5 مكررا. *يطلب* إلى الأمين التنفيذي تحضير تحليل محدث للتقارير المالية المستلمة لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثاني؛

6 مكررا. *يرحب* بإنشاء الوحدات الإقليمية لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي في اتفاقية التنوع البيولوجي كوسيلة لتقديم الدعم التقني إلى البلدان المهتمة غير الأعضاء في مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في تقدير احتياجاتها من التمويل، والفجوات، والأولويات؛ وفي إعداد خططها الوطنية للتمويل؛ *ويدعو* البلدان النامية الأطراف والأطراف ذات التحول الاقتصادي إلى الإشارة إلى اهتمامتها، حسب الاقتضاء، إلى مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

61- وعملا بالممارسات المتبعة، سيتم إدراج هذه التعديلات المقترحة في التجميع المنقح لمشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/13/2/Rev.1). ومن أجل التمييز بينها وبين النص المتفاوض عليه بالفعل، ستظهر التعديلات المقترحة باللون الرمادي في الوثيقة المنقحة.

---

[14] المرجع نفسه، الفقرتان 11 و12(ب).

[15] المرجع نفسه، الفقرتان 7 و8.

[16] المرجع نفسه، الفقرتان 14 و15.

[17] المرجع نفسه، الفقرة 10.

المرفق

المعدلات القطرية (التدفقات الدولية السنوية المبلغ عنها مقسومة بخط الأساس)

البلدان المبلغة	خط الأساس	2011	2012	2013	2014	2015
النمسا*	18,040	--	--	2.1	1.3	--
بلغاريا	--	--	--	--	--	--
كندا*	77,160	1.1	1.0	1.2	--	--
الصين	600	1.8	1.8	3.5	10.2	10.8
كرواتيا	11	1.9	2.3	3.8	4.5	6.3
تشيكيا*	2,857	1.1	1.4	1.3	1.2	--
الدانمرك*	412,318	0.9	1.4	1.6	1.2	--
إستونيا	19	4.2	--	--	9.3	--
الاتحاد الأوروبي*	226,345	0.8	2.3	1.9	0.9	1.9
فنلندا*	19,945	1.9	1.5	1.2	1.0	1.3
فرنسا*	144,392	1.1	1.5	2.1	1.9	2.3
ألمانيا*	266,815	2.6	2.6	2.7	2.6	2.4
اليونان	3,839	0.0	0.2	0.1	0.1	--
هنغاريا	31	0.4	0.4	0.7	54.3	--
اليابان*	1,239,208	1.2	0.4	0.1	0.9	--
لاتفيا	54	0.2	4.0	0.4	5.5	4.1
لكسمبرغ*	3,348	1.6	3.7	3.6	4.7	--
هولندا*	143,445	0.6	0.8	0.7	0.6	--
نيوزيلندا*	16,838	1.1	1.1	1.4	1.1	1.5
النرويج*	117,863	1.0	0.8	1.1	1.6	3.5
بولندا*	1,497	1.6	1.4	1.6	1.7	1.6
جمهورية كوريا*	13,283	1.3	0.7	1.5	--	--
سلوفاكيا*	--	--	--	--	--	--
سلوفينيا*	528	0.8	0.6	0.7	--	--
إسبانيا*	69,409	0.5	0.1	0.5	0.8	--
السويد*	160,999	--	--	1.9	2.0	--
سويسرا*	49,331	1.0	1.2	1.5	1.5	--
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية*	133,867	1.7	1.0	1.0	2.2	--

المصدر: أطر الإبلاغ المالي؛ والحسابات الخاصة.

ملاحظات: خط الأساس بآلاف الدولارات من الولايات المتحدة، والقيم الحالية، على النحو المبلغ عنه. وتستند تحويلات العملة إلى متوسط أسعار الصرف السنوية من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO). وأبلغت بلغاريا وسلوفاكيا عن بيانات التقدم حتى عام 2015 ولكن بدون بيانات خط أساس.

* أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.